

تعليق

مدى استجابة أسطول المركبات السعودي الجديد لأدوات السياسات الرامية إلى الاقتصاد في استهلاك الوقود وأسعاره وأسعار المركبات

مارس 2021

تمارا تشيلدون وروبال دووا



تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مصدرة للنفط، غير أن مستوياتها لاستهلاك النفط الكلي للفرد كانت الأعلى على مر التاريخ إذ بلغت 44 برميل سنويا مقارنة بعدد 27 برميلا في الولايات المتحدة الأمريكية و10 براميل في الاتحاد الأوروبي (Blazquez et al. 2020). وكان انخفاض أسعار الوقود وتراجع متوسط اقتصاد استهلاك أسطول المركبات للوقود من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة في قطاع النقل بحوالي 9 براميل في السنة للفرد (SEEC 2018). وعلى الرغم من كون اقتصاد المملكة اقتصادا ناميا، إلا أن متوسط اقتصاد أسطول المركبات الخفيفة السعودي الجديد في استهلاك الوقود في عام 2012 كان من بين أدنى المعدلات في العالم، حتى أنه كان أقل من بعض الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ذات أسعار الوقود المنخفضة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (SEEC 2018).

الجدير بالذكر هنا أن الحكومة السعودية قد نفذت منذ ذلك الحين العديد من السياسات الرامية إلى إبطاء وتيرة نمو استهلاك وقود المركبات التي تسير على الطرقات أو حتى خفضه، وتشمل هذه السياسات سياسات جانب الطلب مثل زيادة أسعار الوقود، بينما تشمل سياسات جانب العرض معايير الاقتصاد في استهلاكه (SASO and SEEC 2014). كما تعتبر المملكة العربية السعودية في الواقع من أوائل الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حاولت تحسين كفاءة استهلاك وقود أسطولها بدرجة كبيرة. وبالتالي فإن فهم فعالية السياسات ذات الصلة في المملكة العربية السعودية يمكنه أن يساهم في إثراء الإستراتيجيات الأوسع نطاقا للدول المصدرة للنفط، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي كانت أسعار البنزين فيها منخفضة في العادة، وقد تلجأ هذه الدول إلى دراسة سياسات جانب العرض لتحسين اقتصاد أسطول مركباتها الجديد في استهلاك الوقود.

يسلط هذا التعليق الضوء على مدى فعالية هذه السياسات في تحسين اقتصاد أسطول المركبات الجديد في استهلاك الوقود بالمملكة، ويستعرض على وجه الخصوص النتائج التي توصل إليها بحث كابسارك الأخير المنشور في مجلة إنرجي إيكونوميكس (Energy Economics) الذي استكشف تأثير السياسات المتعلقة بالوقود وأسعار المركبات على اقتصاد أسطول المركبات الجديد في استهلاك الوقود بالمملكة العربية السعودية (Sheldon and Dua 2020).

تم الحصول على هذه النتائج من خلال محاكاة سيناريوهات افتراضية للسياسات باستخدام نماذج اختيار المركبات، المقدر على أساس البيانات المجمعة عن مبيعات المركبات الجديدة وتصنيف بيانات استطلاع مشتري المركبات الجديدة. كما تم الحصول على العديد من النتائج التي تهم صانعي السياسات من عمليات المحاكاة لسيناريو السياسات الافتراضية.

تم افتراض ارتفاع أسعار وقود النقل المحلي على أنه أداة سياسة مفيدة لتحسين اقتصاد أسطول المركبات الجديد في استهلاك الوقود، وبما أن اقتصاد المملكة العربية السعودية يعد اقتصادا ناميا، فقد كان من المتوقع أن يؤدي رفع أسعار الوقود إلى حدوث زيادة كبيرة في متوسط اقتصاد أسطول المركبات الجديد في استهلاك الوقود. كذلك وجد البحث على المستوى النسبي أدلة على أن استجابة

**تعد استجابة اقتصاد
أسطول المركبات
السعودي الجديد في
استهلاك الوقود للتغيرات
في أسعار الوقود أعلى
بمقدار ثلاثة إلى سبعة
أضعاف عن استجابة
أسطول المركبات الجديد
في الولايات المتحدة
الأمريكية**

اقتصاد أسطول المركبات الجديد في استهلاك الوقود بالمملكة للتغيرات في أسعار الوقود أعلى من أسطول المركبات الجديدة بالولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ثلاث إلى سبع مرات. ومع ذلك كانت مرونة اقتصاد أسطول المركبات السعودي الجديد في استهلاك الوقود للتغيرات في أسعار الوقود على المستوى المطلق لا تزال منخفضة إلى حد ما (0.16)، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تصنيف المملكة بوصفها اقتصادا ناميا، على أساس نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، إلا أنها تعتبر اقتصادا مرتفع الدخل (United Nations 2014)، الأمر الذي يمكن أن يكون أحد الأسباب المؤدية إلى تدني قيمة المرونة، كما تتطلب قيم المرونة المنخفضة أدوات سياسة إضافية مثل معايير الاقتصاد في استهلاك الوقود.

ومع ذلك فإن انخفاض القيمة المطلقة للمرونة يضعف الحجة القائلة بأنه يجب تخفيف معايير الاقتصاد في استهلاك الوقود بالمملكة (مقارنة بالولايات المتحدة) بسبب تراجع أسعار الوقود المحلي فيها. إلا أنه يمكن لبعض أصحاب المصلحة، ولا سيما شركات صناعة السيارات، أن يدافعوا عن تخفيف هذه المعايير (مقارنة بالولايات المتحدة) على أساس أن تراجع أسعار الوقود المحلي في المملكة العربية السعودية يزيد من صعوبة تشجيع المستهلكين على التفكير في خيارات اقتصاد أكبر في استهلاك الوقود. ولكننا إذا اعتبرنا أن أسعار الوقود تبدو وكأنها محركا ضعيفا نسبيا لإدخال تحسينات على اقتصاد المركبات الجديدة في استهلاك الوقود، فإن هذه الحجة لا تعد مقنعة تماما، ذلك أن انخفاض أسعار الوقود يمكنه أن يؤدي إلى خفض الفوائد الناتجة عن تطبيق معايير الاقتصاد في استهلاك الوقود.

بيّن البحث كذلك أن الزيادة في أسعار البنزين السعودي المحلي في الفترة ما بين عامي 2014 و2016 تمثل 42% من الزيادة المقدرة في اقتصاد استهلاك وقود أسطول المركبات الجديد خلال تلك الفترة، فيما تعزى الزيادة المتبقية إلى التغيرات التي طرأت على تحسن اقتصاد الوقود والتأثير التفاعلي للتغيرات في أسعاره وعروض المنتجات.

نختم هذا البحث بتوضيح أنه سلط الضوء على أن التفضيلات المقدرة وأوجه المرونة وبالتالي السياسات المراعية لها تختلف بحسب الدخل وحجم الأسرة. ومن ثم فإن السياسات التقدمية، مثل سياسة خفض الرسوم القائمة على حجم ودخل الأسرة الحيادي من ناحية الإيرادات فضلا عن الزيادات في أسعار الوقود وإعادة تدوير الإيرادات إلى الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، تعتبر بدائل قابلة للتطبيق تهدف إلى تحسين اقتصاد استهلاك الوقود لأسطول المركبات الجديد. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك بالفعل برنامجا جديدا يطلق عليه (برنامج حساب المواطن) الذي يقوم بإدارة التحويلات المالية لمساعدة الأسر السعودية المنخفضة والمتوسطة الدخل على التعويض عن تأثير ارتفاع أسعار الطاقة (Matar 2020).

كانت الزيادة في أسعار البنزين السعودي المحلي في الفترة ما بين عامي 2014 و 2016 تمثل 42% من الزيادة المقدرة في اقتصاد استهلاك وقود أسطول المركبات الجديد خلال تلك الفترة

إن السياسات التقدمية، مثل سياسة خفض الرسوم القائمة على حجم ودخل الأسرة الحيادي من ناحية الإيرادات فضلا عن الزيادات في أسعار الوقود وإعادة تدوير الإيرادات إلى الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، تعتبر بدائل قابلة للتطبيق تهدف إلى تحسين اقتصاد استهلاك الوقود في أسطول المركبات الجديد

المراجع

Blazquez, Jorge, Baltasar Manzano, Lester Hunt, and Axel Pierru. 2020. "The value of saving oil in Saudi Arabia." *Economics of Energy and Environmental Policy* no. 9 (1):207-222.

Matar, Walid. 2020. "A Look Back on Saudi Fossil Fuel Incentives in the Last Decade." <https://www.kapsarc.org/research/publications/a-look-back-on-saudi-fossil-fuel-incentives-in-the-last-decade/>.

Saudi Standards, Metrology And Quality Organization and the Saudi Energy Efficiency Center (SASO and SEEC). 2014. "Saudi Arabia Corporate Average Fuel Economy Standard (Saudi CAFE) For Incoming Light Duty Vehicles (2016 – 2020)." <http://www.saso.gov.sa/ar/standards/Documents/KR-2422.doc>.

Saudi Energy Efficiency Center (SEEC). 2018. "Enhancing Vehicles Energy Efficiency in Saudi Arabia." https://theicct.org/sites/default/files/KSA_AIRoge_Enhancing%20Vehicles%20Energy%20Efficiency%20in%20Saudi%20Arabia.pdf.

Sheldon, Tamara L., and Rubal Dua. 2020. "How responsive is Saudi new vehicle fleet fuel economy to fuel- and vehicle-price policy levers?" *Energy Economics*: 105026. doi: <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2020.105026>.

United Nations. 2014. "World Economic Situation and Prospects 2014: Country classification." United Nations Publications. https://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/2014wesp_country_classification.pdf

نبذة تعريفية عن المشروع

أصبح تشجيع اعتماد المركبات التي تمتاز بالكفاءة في استهلاك الطاقة ضرورة أساسية في السياسات العامة في الدول المتقدمة والنامية. كما يشكل فهم تأثير العوامل المختلفة على معدلات اعتماد تلك المركبات العمود الفقري للأبحاث التي يجريها مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) في مجال الطلب على المركبات الخفيفة، وتشمل هذه العوامل: (1) العوامل المتعلقة بالمستهلك: التركيبة السكانية والسلوك والتخطيط النفسي (السيكوجرافية)، (2) العوامل التنظيمية: السياسات والحوافز والخصومات والمزايا، (3) العوامل الجغرافية الزمانية: تأثيرات الطقس والبنية التحتية والشبكة. يعكف فريقنا حاليًا على وضع نماذج على مستويات مختلفة: نماذج على مستوى الاقتصاد الجزئي باستخدام بيانات واسعة النطاق تشمل على بيانات لمشتري المركبات الجديدة، ونماذج على مستوى الاقتصاد الكلي تستخدم البيانات الاعتماد المجمع لفهم العوامل المختلفة التي تؤثر على معدل اعتماد المركبات التي تمتاز بالكفاءة في استهلاك الطاقة وتوقعها.

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2021 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبته بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند-أو أي جزء منه- أو أن يفسر كنصيحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار. الآراء والأفكار الواردة هنا تخص الباحثين معدّي الدراسة. ولا تعكس بالضرورة موقف المركز ووجهة نظره.



مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية
King Abdullah Petroleum Studies and Research Center

www.kapsarc.org